جامعـــة قاصـــــدي مربـــــاح – ورقلـــــــــة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: سيـــــف الدين تليلي

بعنـــــوان:

واقع التسيير الجبائي في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وحدة ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2014/06/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ محمد منير بن عبد الهادي (أستاذ مساعد أ- جامعة ورقلة)..... رئيسا

الأستاذ/ بوزيد عصام (أستاذ مساعد أ- جامعة ورقلة)..... مشرفا

الأستاذ/قريشي محمد الأخضر (أستاذ مساعد ب- جامعة ورقلة)..... مناقشا

السنـــــــة الجامعية: 2014/2013

تشكل الجباية أحد عناصر المحيط الذي تتعامل معه المؤسسة، وهي تؤثر عليها من خلال الآثار المالية لمختلف الضرائب. إن استمرار ونمو المؤسسة الاقتصادية مرهون بقدرة وكفاءة المسير في صنع القرارات المهمة، خاصة والتي يتوقف عليها تعظيم العوائد وتدنئة التكاليف إلى أدنى قدر ممكن ولن يتحقق ذلك دون إدراك المسير لجميع العوامل المؤثرة على صنع هذه القرارات، ويعد العامل الجبائي أحد هذه العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار.

إن أي عمل كان عليه أن يتم بحسن التسيير والتنظيم حتى يؤدي الدور الذي وضع من أجله، ومن هذا المنطلق نجد أن الضريبة أداة لا بد لها من جهاز يقوم بالتخطيط لها وتنظيمها داخل المؤسسة. وهو في الأساس مايصطلح عليه بالتسيير الجبائي.

ويتضمن هذا الفصل ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة، مفهومـــه، بالإضافة إلى أهدافـــه ومبادئه وحدوده .

وللإلمام بالموضوع بشكل واضح ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كمايلي:

- **المبحث الأول** : التسيير الجبائي في المؤسسة – المفاهيم والماهية –
- **المبحث الثاني** : الدراسات السابقة

المبحث الأول : عموميات حول التسيير الجبائي في المؤسسة

تعتبر الجباية التي تحتل مكانة بين المالية والمحاسبة والقانون واحدا من مؤشرات ديمومة المؤسسة لأنها تجمع بين الواجبات القانونية وتقنيات وإجراءات التسيير، وأنها تشكل في الحقيقة واجبا لا مفر منه (دفع الضرائب)، كما تعتبر متغيرا حيويا للإستراتيجية، بحيث تدخل كليا في تسيير المؤسسات.لذا فإن على المؤسسة أن تعلم الإجراءات الواجب القيام بها مع الإدارة الجبائية، وليس من المقبول في أيامنا هذه أن تجهل البيئة الجبائية أو تهمل من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية النظام الجبائي

1/- تعريف الجباية:

الجباية هي مجموعة من المعايير والأنظمة والقواعد القانونية والإدارية التي تهدف إلى كيفية تصفية وتحصيل الضريبة، وتطبق على المكلفين بالضريبة وعلى مؤسسات الدولة، وكذلك تقوم بتحليل القواعد القانونية للضريبة.

كما أن القانون الجبائي يعتبر عنصرا هاما في قائمة العلوم القانونية واستحواذه على مكانة هامة لأنه الأداة الفعالة في تمويل النفقات العمومية للدولة. وبما أن القانون الجبائي مستمد من القانون العام فهو يتميز بالمبادئ التالية:

* مبدأ المساواة؛
* مبدأ الشرعية؛
* مبدأ المصلحة العامة.[1]

كما يمكن تعريف الجباية على أنه فريضة مالية يدفعها المكلف جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[2].

[1] – عزيل مصطفى، **جباية المؤسسة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 01 باب الزوار– الجزائر،ص 05

[2] – عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للنشر والتوزيع، 2004 ، بوزريعة– الجزائر، ص 14.

ومن هذه التعاريف نستنتج الخصائص التالية للجباية :

* اقتطاع نقدي أي أن قيمتها تنتقل انتقالا نهائيا من المكلف بالضريبة إلى الدولة؛

* الضريبة تفرض جبرا؛

* تدفع الضريبة دون مقابل أو منفعة خاصة؛

* تفرض الضريبة من أجل تحقيق النفع العام؛

* لا يستطيع المكلف استرجاع المبلغ الضريبي المدفوع أي أنها نهائية.[1]

2/- تعريف النظام الجبائي: هو مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية التي يؤدي تركيبها إلى كيان ضريبي معين، وذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي يختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صوره في مجتمع متخلف. هذا من المفهوم الواسع.

أما من المفهوم الضيق فهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.

وبالتالي فالنظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب المطبقة والصادرة على شكل قوانين وتشريعات، وتضطلع الإدارة الضريبية بتحصيل هذه الضرائب في إطار القوانين الخاصة والعامة المتعارف عليها بعيدا عن المعارضة والتضارب.[2]

مكونات النظام الضريبي: ويتكون من :

أ/- التشريعات واللوائح: وهي التي تنظم مجموع الضرائب، فالضريبة تؤسس بهذه القوانين، ففرض الضريبة يجب أن بقانون حتى لا يشوبها أي التباس أو غموض.

[1] - محمد حمو- منور أوسرير: **محاضرات في جباية المؤسسة**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2009- الجزائر، ص 07-08

[2]- **محمد حمو، منور أوسرير، مرجع نفسه، ص 51**

ب/- الإدارة الضريبية: هي تلك الهيئة المكلفة بالتحصيل الجبائي وهذا بالاستناد إلى التشريع الجبائي، فإدارة الضرائب بهيكلها التنظيمي تقوم بمجموعة من المهام المتناسقة والمكملة لبعضها البعض، وهي مسخرة لتطبيق النظام الجبائي.[1]

المطلب الثاني: ما هية التسيير الجبائي في المؤسسة

I/ - مضمون التسيير الجبائي:

إن تطور تنظيم المؤسسة، تنوع وتعقد عملياتها نتيجة تغير بيئة الأعمال، جعل من التخصص ضرورة ملحة من أجل ضمان استمرارية المؤسسة، وهذا ما كان سببا في ظهور العديد من التخصصات التي شكلت وظائف جديدة مستقلة بحد ذاتها.

ومن هذا الإطار نشأ التسيير الجبائي، الذي يعتبر غير واضح المعالم لدى أغلب المؤسسات التي لا تزال تتعامل مع الضرائب كمعطى يجب الخضوع له و لم يدركو بأنها من المعطيات القابلة للتحكم والتعامل معها كأحد محددات اتخاذ القرار في المؤسسة سواء على المدى الطويل أو القصير[2].

1/- مفهوم التسيير الجبائي في المؤسسة:

إن أي عمل كان عليه أن يتم بحسن التسيير والتنظيم حتى يؤدي الدور الذي وضع من أجله، ومن هذا المنطلق إذا كان نجاح المؤسسة مرتبط بمجال النشاط المختار وبالإمكانيات التسييرية واتخاذ المبادرات من طرف مسيرها، فإن معرفة الجوانب القانونية والمحاسبية والمالية وخاصة الجبائية لا تقل أهمية لأنها تشكل وسيلة هامة لنجاح المؤسسة وتطورها حتى لا نقول استمرارها[3].

2/-تعريف التسيير الجبائي في المؤسسة:

يعتبر التسيير الجبائي من أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، ويمكن اعتبار التسيير الجبائي مجموعة من القواعد والقرارات المتبعة من طرف المؤسسة من أجل تخفيض الأعباء الجبائية أصبح ضرورة لا مفر منها، خاصة وأن يعبر عن إرادة حقيقية في التخفيض من ثقل الضريبة، وهذا عن طريق

[1] - محمد حمو، منور أوسرير، مرجع سابق ص 52

[2] - عياض عادل، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات المالية**، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة 2003،ص03

[3] - مروان الدزيري، **التكلفة الجبائية**، دار بلقيس، 2011،دار البيضاء، الجزائر، ص14

تحقيق وتشجيع المؤسسة عن استعمال بعض التقنيات، فضلا عن هذا فإن التسيير الجبائي الذي ينص على حرية اختيار المكلف للوضعية المناسبة له، هذه الحرية لا حدود لها إلا في إطار ما يسمى بالمغالاة في القانون [1].

التسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلوم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها، ولهذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني.

وبما أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي، فإن التسيير الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمساهمين، كما أن له أهمية بالغة على مستوى الأداء والقرارات المالية، لذلك يجب على المؤسسة معرفة هذه الآثار ومحاولة تعظيم الاستفادة منها في اطار ما يسمح به القانون الجبائي [2].

ومن خلال ذلك استنتاج تعريف التسيير على أنه مجموعة من الأهداف المرتبطة بالجباية على مدى حياة المؤسسة، وهو الاختيار من بين الاختيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة بالأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مؤسسة والنصوص التشريعية. ولهذا يصبح التسيير الجبائي وسيلة في اتخاذ القرار في المؤسسة.

II/- مميزات التسيير الجبائي:

أ/- استعمال الوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي: يفترض التسيير الجبائي وجود تحليل عقلاني للتشريعات من أجل إيجاد مختلف الاختيارات الممنوحة من طرف المشرع، وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني وعليه فإن من بين المميزات الأساسية للتسيير الجبائي أنه ممارسة قانونية.

ب/- القرار الطوعي للتسيير الجبائي: تتضمن عملية اتخاذ القرارات الاختيار بين بديلين أو أكثر، أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف مرغوب بحيث يجرد انعدام البدائل عملية التسيير من معناها.

إن القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي هي قرارات تعكس إرادة المؤسسة وليست مفروضة عليها، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذا لم تكن هناك خيارات وبدائل جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة

[1] - حميداتو صالح، **دور المراجعة في تندئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة، 2012 ص 89

[2] - فوزي شعوبي- صابر عباسي : **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائري** مجلة الباحث، العدد 2013/12جامعة ورقلة، ص 117

من أجل تسيير عملياتها المختلفة إذ يصبح الأمر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد والاجراءات الضريبية التي يحددها التشريع والتنظيم.[1]

المطلب االثالث: أسس وأهداف التسيير الجبائي :

1/- **أسس التسيير الجبائي:** يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية:

* من واجب المسير استغلال الفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية واستغلال نقاط الضعف من أجل اختيار الطريقة المناسبة والتي تكون أقل تكلفة. وهذا يعتبر أساسا قانونيا.

* لكل مؤسسة اختيارات جبائية موضوعة تحت تصرفها، فالمسير له الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية، بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات. فالمسير يمثل المستوى الأعلى لاستعمال الجباية. وهو الأساس الاقتصادي.[2]

* سياسة التحفيز الضريبي وهي مجموعة من التسهيلات تقرها السياسة الضريبية، في إطار الاختيارات الإيديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المادية والبشرية، وأيضا وضع امتيازات كإعفاءات دائمة أو مؤقتة، في اتجاه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[3]

والشكل التالي يوضح كيفية تأثير سياسة التحفيز الجبائي على الخزينة العامة .

الشكل 1-1: مخطط يبين آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة

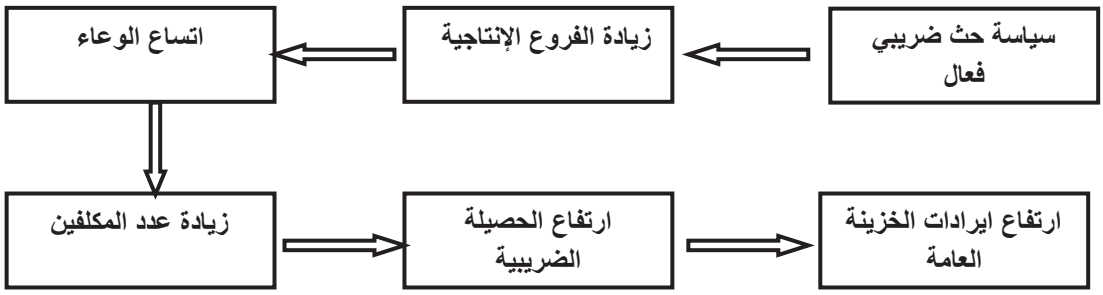

المصدر: حمو محمد،.منور أوسرير، مرجع سابق ص 217

[1] بن يزة راضية، أثر الإستراتيجية الجبائية على المؤسسة- قطاع الخدمات- ، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011 ص 97

[2] - زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، ماي 2005، ص 02

[3] - محمد حمو، منور أوسرير، مرجع سابق ص 215

2/- أهداف التسيير الجبائي في المؤسسة:

يسعى التسيير الجبائي للمؤسسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

* تحقيق الأمن الجبائي، عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية تجاه الضريبة بحيث لا يكون هناك أي تخوف من أي عملية رقابة قد تقوم بها إدارة الضرائب للتأكد من عدم وجود مخالفات أو إخلال بالالتزامات الجبائية.

* التحكم في العبئ الضريبي الذي يشكل جزءا من سعر التكلفة، وعليه فإنها تساهم في شكل مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج. ولهذا يجب العمل على الخفض من الضريبة والذي هو هدف أساسي لكل مؤسسة.

* تحقيق الفعالية الجبائية، وذلك من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها، وكذلك من خلال الخيارات القانونية المختلفة التي يمكن للمؤسسة اعتمادها.

* خدمة إستراتيجية المؤسسة: إن المعطيات الجبائية لها تأثير كبير على مستوى تنفيذ إستراتيجية المؤسسة، وهي تتدخل في تحديد الخيارات بحيث تؤخذ كأحد محددات في اتخاذ القرار الاستراتيجي.[1]

المطلب الرابع: مبادئ وإستراتيجية التسيير الجبائي وحدوده :

أولا: مبادئ التسيير الجبائي : ويعتمد على مبدأين وهما:

أ/- مبدأ الحرية في التسيير:

يعتبر القرار التسييري هو الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونيا، وبمجرد البدأ في تنفيذ هذا القرار فإنه يكتسب قوة قانونية سواء تجاه إدارة الضرائب المجبرة على احترامه، أو اتجاه المكلف بالضريبة الذي لا يستطيع التراجع عنه أي اختيار نمط الاهتلاك.

والمكلف بالضريبة خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها، وذلك تبعا لمهارته وذكائه في التعامل مع الجباية.

[1] - عياض عادل، مرجع سابق ص 08و09

ب/- مبدأ عدم التدخل في التسيير:

تحدد التشريعات وبشكل واضح بأنه ليس للإدارة الضريبية التدخل في نمط تسيير المؤسسة، وعليه فإنه لا يحق لها أن تنتقد أي تسيير قد تراه حذرا جدا أو مخاطر إلى حد كبير مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية.

ويطبق هذا المبدأ أيضا على مفتش الضرائب ومراقب الحسابات معا. فإذن هذا الأخير يتدخل من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين فإن الأول يدافع عن مصالح الدولة والمتمثلة في تلك النسبة من الأرباح التي تأخذ على شكل ضريبة.

وقد أقر المشرع الجزائري بهذا المبدأ من خلال سماحه لإدارة الضرائب ممارسة حقها في الاطلاع، الرقابة، التحقيق والمعاينة، بحيث تهتم هذه التدخلات بالنظر في الوثائق المختلفة سواء على مستوى إدارة الضرائب من خلال مراجعة التصريحات الدورية أو على مستوى محل المكلف بالضريبة عندما تقرر الإدارة بذلك.[1]

ثانيا : حدود التسيير الجبائي:

وكما اعترفت الإدارة الجبائية بحرية التسيير من خلال هاذين المبدأين من جهة، إلا أنها وضعت حدودا لهذه الحرية من جهة أخرى ، وان تسيير المؤسسة لجبايتها يجب أن يتم في ظل التقيد بها وهي كالتالي:

أ/- الحدود القانونية : عدم احترام المؤسسة التشريعات الجبائية يعد تعسفا قانونيا. ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير هي:

* العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح؛

* تشويه الطبيعة الحقيقة للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات؛

* التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة؛

* التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم من الدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف؛

* استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

[1] - زرقون محمد، **محاضرات في التسيير الجبائي** ألقيت على طلبة ستة ثانية ماستر دراسات محاسبية وجبائية،2011

ب/– الحدود المالية: تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المسير للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعد ما كان الهدف تدنيتها.[1]

-بعد التطرق إلى ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة وأهدافه، نجد أن هناك علاقة وطيدة بين التسيير الجبائي وبين تنظيم حياة المؤسسة. ونستطيع أن نوضح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي من مرحلة البدأ إلى مرحلة النمو والاستقرار وصولا إلى مرحلة التحكم وهو كالتالي:

الشكل 1–2: علاقة التسيير الجبائي بتنظيم حياة المؤسسة

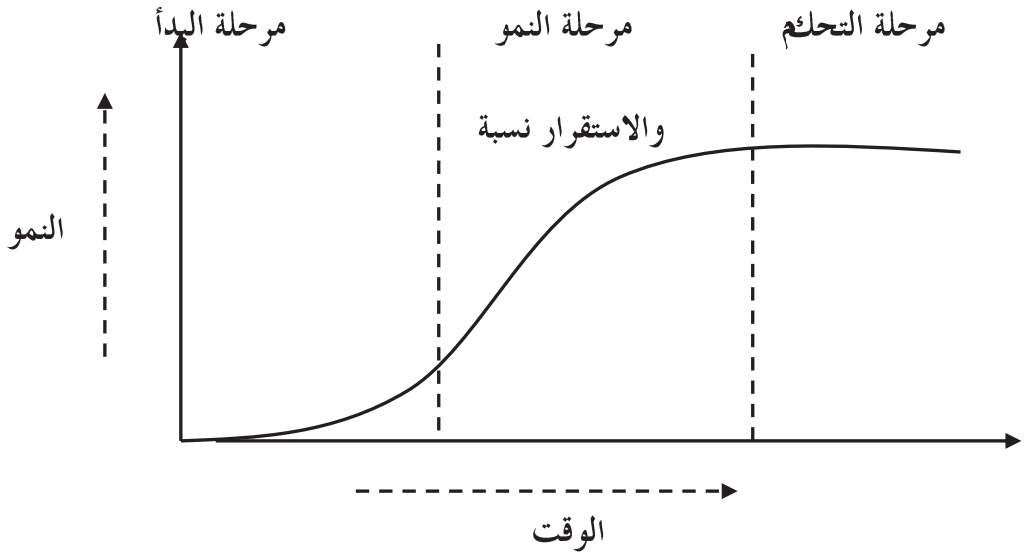

المصدر: صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة 2012، ص 43

ثالثا : استراتيجة التسيير الجبائي في المؤسسة [2]

يمكن القول عن التسيير الاستراتيجي والتسيير الجبائي للمؤسسة أنهما يدخلان ضمن الإستراتيجية الداخلية للمؤسسة من أجل الحفاظ على مكانتها وضمانا للاستمرارية في محيط ملئ بالمنافسة. ورغم التشريعات التي تنصت على مبدأ الحرية في التسيير حيث أنه لايحق للإدارة أن تنتقد أي تسيير للمؤسسة

[1] – زواق الحواس، مرجع سابق ص 03

[2] - راضية بن يزة،مرجع سابق ، ص100

مادامت هذه الأخيرة تفي بالتزاماتها القانونية ، وهذا يدل على الضرورة الحتمية لوجود التسيير الاستراتيجي والجبائي في المؤسسة. ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

التسيير الاستراتيجي للمؤسسة : هو التحليل الاستراتيجي الذي يسمح بتحديد الوضعية الإستراتيجية التي تتمثل في تحديد الأفعال المحتملة وتقييمها والمفاضلة بينها، والتوظيف الاستراتيجي الذي يخص في نفس الوقت التخطيط والتنفيذ للاستراتيجيات المختارة وتسيير التغيرات التي تفرضها هذه الخيارات.

التسيير الجبائي للمؤسسات : إن الجباية هي الوفاء بالالتزامات الجبائية وهي عبارة عن محور من محاور الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة يجب عليها تسييرها، وهي عبارة عن التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها، إذ بدلا من السلبية تجاه الجباية، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها.

وعليه فإن الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة هي الطريقة المتبعة في تسيير وتحليل الإستراتيجية الجبائية لها، وحتى يتسنى لها الوفاء بالالتزامات والخيارات الجبائية بالمفاضلة بينها وتوظيف الخيار المناسب بحيث يجب أن يكون المسير الجبائي على دراية بكل ما هو جبائي لأجل خدمة مصالحها وصياغة أهدافها التنموية وتحقيق فعالية دائمة واعتراف المحيط الذي تعيش فيه بالمشروع الذي تسيره من أجل الاستفادة من الامتيازات الجبائية وكذا التخفيضات والتحفيزات الممنوحة من طرف المشرع الجبائي وكذا التحفيزات المالية.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية

المطلب الأول: دراسات سابقة

هناك عدة دراسات تناولت موضوع التسيير الجبائي في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن أن نذكر بعض هذه الدراسات ونوضحها كما يلي:

* دراسة عياض عادل 2003:

تناولت هذه الدراسة بشكل عام مفهوم التسيير الجبائي، وقد أوضح الباحث مختلف مجالات تأثير النظام الجبائي على شركات الأموال والخيارات الجبائية المتاحة في التشريع الجزائري. وتوصل الباحث إلى أن التسيير الجبائي في المؤسسة أمر ممكن، وهو ممارسة معترف بها قانونيا، وهو بعيد كل البعد عن ممارسات الغش الضريبي، ويفصلها عن التهرب الجبائي.

كما خلص في نهاية بحثه إلى عدم فعالية التسيير في المؤسسات: بسبب جهل أو عدم علم هذه الأخيرة أساسا بمفهوم التسيير الجبائي، مما أدى بالباحث في الأخير إلى طرح التساؤل التالي هل هناك ممارسة حقيقية للتسيير الجبائي في المؤسسة الجزائرية.

* دراسة زواق الحواس 2005:

مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في اتخاذ القرار، في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة المسيلة 2005، والتي أراد الباحث من خلالها الإجابة عن التساؤل التالي كيف يمكن إدراج العامل الجبائي ف الوظيفة التسييرية لصناعة قرارات تمويلية سليمة ورشيدة من قبل المسير.

وقد تطرق الباحث في هذه المداخلة إلى ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة، وإلى مكاسب المؤسسة من توظيف العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي.

وكانت نتائج هذه المداخلة أن إدراج التسيير الجبائي يقدم إسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية. ويتجلى ذلك في تنوع المصادر التمويلية وتدنئة تكاليف استخدامها. ولكن هذه النتائج تعتمد على ثقافة المسير الجبائية التي تمكنه من تعظيم استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة.

*** دراسة بوعلام ولهي 2009:**

مداخلة في الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف الجزائر، عنوان المداخلة التحكم في التسيير الجبائي لأعباء المؤسسة للمساهمة في اتخاذ القرار.

تمحورت هذه المداخلة حول إلى أي مدى يمكن أن يساعد التحكم الجبائي لأعباء المؤسسة في اتخاذ القرار. ومن نتائج هذه المداخلة التي طرحها الباحث هي يجب على المؤسسة التكيف مع محيطها الخارجي بكل متغيراته، ولهذا أوجب عليها التحكم في جبايتها من أجل التقليل من آثار تطبيقات القانون الجبائي، والاستفادة من جميع امتيازاتها، والتقيد بالتزاماتها الجبائية.

*** دراسة صابر عباسي 2012:**

مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة ورقلة، كان الهدف من هذه الدراسة الوقوف على مدى تأثير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن خلالها أراد الطالب أن يسلط الضوء أهمية التسيير الجبائي في المؤسسة، ومعرفة أدواته وحدوده، وثم قياس فعالية الأثر الجبائي على الأداء المالي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة التي وصل لها الباحث هي أن التسيير الجبائي ضعيف الفعالية، وأن تأثيره يكون على خزينة المؤسسة وضعيف على الأداء المالي.

*** دراسة فوزي شعوبي وصابر عباسي2013:**

وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث العدد 2013/12 جامعة ورقلة، كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية.

وقسم هذا المقال إلى ثلاث محاور أساسية، اعتمد على المحورين الأول والثاني للتطرق إلى ماهية التسيير الجبائي، ومقوماته، آلياته على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المحور الثالث قام الباحثين من خلاله إلى

قياس الأثر على الأداء المالي وذلك بتطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات واستعان الباحثين في ذلك على الوسائل والأدوات الإحصائية. وكانت نتيجة هذا المقال هي:

– أن العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في مؤسسات العينة ضعيفة.

المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة

نلاحظ من خلال هذعهالدراسات أن ه ناك عدة نقاط تشابه بين الدراسات السابقة المذكورة ومنها:

* الدراسات السابقة تطرقت إلى إلى مدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي؛

* أدت نتائج الدراسات إلى أن العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي ضعيفة جدا في المؤسسات الجزائرية؛

* عدم التحكم في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية بسبب جهل أوعدم العلم أساسا بمفهوم التسيير الجبائي؛

*التسيير الجبائي يعتبر عاملا مهما للمؤسسة من أجل صناعة القرار؛

* التسيير الجبائي ممارسة قانونية بعيدة كل عن التهرب والغش الضريبي؛

* كان هدف الدراسات السابقة هو قياس فعالية التسيير الجبائي على الأداء المالي وتأثيره، دون التطرق إلى دراسة هل التسيير الجبائي ممارسة حقيقية في المؤسسات الاقتصادية؛

* التسيير الجبائي الجيد مرهون بكفاءة ومهارة المسير الجبائية.

بينما يبقى الاختلاف بين هذه الدراسات هو الأسلوب أو المنهج المعتمد من طرف كل باحث في جمع المعلومات، وطريقة المعالجة والاستنتاجات، والاختلاف في عينات الدراسة.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى الجانب النظري للتسيير الجبائي، يمكننا القول أن الجانب الجبائي يعتبر من جملة المتغيرات الاقتصادية الهامة التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار.

التسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانون بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير، ويتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها. ولذا هي تسعى لتعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني، كما أن له أهمية بالغة على مستوى الأداء والقرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة لذلك يجب معرفة هذه الآثار ومحاولة تعظيم الاستفادة منها في إطار ما يسمح به القانون الجبائي .

التسيير الجبائي يعتبر ممارسة قانونية بعيد عن الغش الضريبي، ويختلف عن التهرب الضريبي الذي توضحه نظرية التعسف في استخدام الحق ونظرية عدم التدخل في التسيير، والتي تمثل الحدود لكي لا تقع المؤسسة في دائرة التهرب الضريبي.

تمهيد

إن تطور الإنسان عبر العصور وتعدد وظائفه واستغلاله وانشغالاته خلق نوعا من الحاجة والإلحاح على تنظيم نمط الحياة في مجالات عدة أهمها العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال واجبات الأفراد نحو رؤسائهم أو ملوكهم من جهة، وواجبات الرؤساء أو الحاكم نحو شعوبهم. فواجب الحاكم نحو شعبه هو توفير الأمن والعيش الكريم، وواجب المحكوم هو احترام قوانين البلاد من ما تفرضه الدولة من تشريعات وتنظيمات، ولعل من أهم هذه التشريعات هو ذلك الذي ينص على دفع قيمة نقدية نظير تحقق مداخيل، أي ذلك الذي ينظم الضريبة.

تشكل الجباية في العصور الحديثة أهم مصادر الإيرادات في الميزانية العامة للحكومات والتي غالبا ما تخصص لتغطية أوجه الإنفاق المتزايدة، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن الضريبة تمثل أحد أدوات السياسة المالية ، إضافة إلى فائدتها الاقتصادية كمورد من موارد الدولة، فهي تعتبر أحد معالم سيادة الدولة، حيث أنها تتميز بميزة الجبر في الإخضاع أو التحصيل، وهنا تبرز أهمية الضريبة الاقتصادية والسياسية.

لهذا تطور الهدف من الضريبة مع تطور مفهومها، فبعد أن كان هدفها ماليا صرفا يضمن تغطية نفقات الدولة، تطور الأمر ليصبح للجباية هدف اقتصادي واجتماعي، ثقافي، سياسي، لهذا أصبحت الضريبة أداة لخدمة النمو والاستقرار تعويضا لإخفاق السوق في ذلك.

تعتبر الجباية التي تحتل مكانة بين المالية والمحاسبة والقانون واحدا من مؤشرات ديمومة المؤسسة، لأنها تجمع بين الواجبات القانونية وتقنيات وإجراءات التسيير. وأنها تشكل في الحقيقة واجبا قانونيا لا مفر منه، كما تعتبر متغيرا حيويا للإستراتيجية، بحيث تدخل كليا في المؤسسات.

ولاشك أن علاقة المكلف بالإدارة الجبائية تعتبر العنصر الأساسي في سبيل الحصول على هذا الإيراد الهام وضمان ديمومته، حيث وضعت مختلف الإجراءات القانونية الواجب احترامها بمناسبة عمليات فرض، تحديد وتصفية الضريبة وتحصيلها.

كم أن ضمان تطبيق هذه القوانين وسلامة تحقيق أهداف السياسة الضريبية سوف يتوقف إلى حد بعيد على مدى تجاوب المكلفين بالضريبة، إذ لا جدال اليوم في أن أدق نظم الرقابة لا يمكن أن تعادل في نفعها إمكانية الحصول على تصريحات صحيحة نتيجة لتجاوب المكلفين بالضريبة، غير أنه لا يمكننا الحديث عن هذا التجاوب في ظل واقع العلاقة التي تربط البين المكلف والإدارة، هذه العلاقة التي لم تكن تتمتع على مر العصور بسمعة حسنة وذلك راجع إلى اختلاف نظرة كل طرف إلى الآخر.

ومن هنا يتم طرح مفهوم التسيير الجبائي للمؤسسة والذي يؤكد على توفر إمكانية المؤسسة في التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة لأهدافها. ووضع المؤسسة اتجاه الجباية يجب أن يتطلب حسن العلاقة القائمة وأن لا يكون سلبيا، حيث لاتكتفي فقط بتلقي عناصر الجباية كمسلمات لا يجب مناقشتها، ولا تلجأ إلى التعامل معها إلا من خلال المنازعات التي تستعمل في تصحيح وضعية جبائية غير سليمة. وعليه يمكن أن تستعمل الجباية للوقاية أو حتى للهجوم من خلال إدراجها ضمن وظيفة التسيير في المؤسسة.

وتعتبر البنوك من المؤسسات الخاضعة للضريبة في الجزائر، وضمن هذا الإطار والعلاقة بين الجباية كأداة للسياسة الاقتصادية والمؤسسة كمصدر لإنشاء الثروة، يتم طرح الإشكال التالي:

ماهو واقـــــــــع التسيير الجبائي في البنوك التجاريـــــــــة الجزائرية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

* هل تختلف الأسس الجبائية في البنوك التجارية عن تلك المطبقة في المؤسسات؟

* هل الجباية هي معطى يجب الخضوع له أم يمكن التحكم فيه وتسييره من قبل البنوك التجارية؟

* ما العلاقة التي تربط البنك بالإدارة الجبائية، وهل هناك تسيير جبائي فعال للبنك؟

فرضيات الدراسة:

*القانون الجبائي مثله مثل فروع القانون الأخرى، ويتميز بمرونة تمكن المؤسسة من التعامل معه؛

* يعود ضعف التسيير الجبائي في المؤسسة إلى نقص الأسس التي تساعد على تفعيله؛

* البنك لا ينتهج سياسة جبائية، وإنما الجباية بالنسبة له عبارة عن تطبيق لقوانين الضريبة حسب النصوص التشريعية في وقتها.

أهمية الدراسة :

* تظهر أهمية الدراسة من الأهمية التي يحظى بها التسيير الجبائي في جميع جوانبه من جهة ولايوجد أسلوب جديد من طرف الإدارة الجبائية من جهة أخرى؛

* حتمية التحكم في التسيير الجبائي للضريبة بوضع خطة جبائية حتى تتسنى لها الاستفادة من الامتيازات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي؛

* لفت انتباه المسيرين إلى أهميـــة العامل الجبائي حتـــى يتم إدراج التسيير الجبائي ضمن خطة التسيير العامة للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

- توضيح الأساس النظري لمفهوم التسيير الجبائي في المؤسسة؛
- التعرف هل هناك تسيير جبائي في المؤسسة موضوع عينة الدراسة؛
- أسباب عدم ممارسة التسيير الجبائي من طرف البنك BNA ؛
- تقديم توصيات لازمة يمكن أن تساعد البنك على تسيير جبايته.

أسباب اختيار الموضوع:

* الرغبة في اكتشاف واقع الضريبة التي تخضع لقوانين وتشريعات صارمة حيث يصعب الاجتهاد عليها ويسهل تطبيقها وتسييرها باعتبارها كمسلمات قانونية؛

* التغير والتطورات الدائمة في السياسات والتشريعات الجبائية المتبعة في الجزائر؛

* التعرف على واقع التسيير الجبائي ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى عدم فاعليته في البنك عينة الدراسة؛

* التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وما يرافقهـــا من تغيرات في هيكلة المؤسسات وعلاقتهـــا بالإدارة الجبائية.

منهج الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام المنهج وأسلوب دراسة الحالة ، اما مصادر البيانات والمعلومات فهي :

- **أسلوب المسح المكتبي** : جمع ما تيسر من المؤلفات والبحوث عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع في الفصل الأول.
- **الاستبيان** : تم استنتاج أسئلته حسب ما جاء في الجزء النظري للدراسة والتي تعد المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات.

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على دراسة العلاقة بين البنك ومصلحة الضرائب؛ والتطرق إلى الدراسة النظرية لتحديد مفاهيم خاصة بالتسيير الجبائي، أما الدراسة التطبيقية فكانت عبارة عن تحليل الاستبيان من أجل معرفة التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري BNA وحدة ورقلة.

أما الصعوبة التي واجهتنا في دراستنا هذه كانت في قلة المراجع التي تناولت موضوع التسيير الجبائي، وصعوبة فهم معنى التسيير الجبائي من طرف أفراد العينة.

هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى فصلين بعد تناولنا المقدمة وهي كالتالي :

الفصل الأول خصص للإطار النظري لمفهوم التسيير الجبائي في المؤسسة من خلال تقسيمه إلى مبحثين، فقد تناولنا في **المبحث الأول** بعض المفاهيم العامة حول الضريبة والنظام الضريبي، بالإضافة إلى التطرق إلى ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة (مضمونه، مميزاته، أهدافه، حدوده ومبادئه) ، ثم تطرقنا **المبحث الثاني** للدراسات السابقة في موضوع التسيير الجبائي في المؤسسة.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه الدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين، **المبحث الأول** تناولنا فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة، أما **المبحث الثاني** تناولنا فيه تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

إن تسيير المتغير الجبائي لا يعمل به فقط من أجل المحافظة عل الأمن الجبائي الذي يجعل المؤسسة بعيدة عن الغرامات والعقوبات بل تعداه ليأخذ بعين الاعتبار متطلبات جديدة مثل: المسؤولية الاجتماعية الجبائية، الإفصاح الجبائي لأصحاب المصلحة ...إلخ، أي أنه خرج التسيير من اجل الحفاظ على العلاقة بين المؤسسة والضرائب.

سنحاول من خلال هذا الفصل إلى معرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول واقع التسيير الجبائي في البنك التجاري (البنك الوطني الجزائري) ومدى فاعليته، وتناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول التعرف على الطريقة والأدوات المتبعة في هذه الدراسة؛

المبحث الثاني تناولنا من خلاله تحليل وعرض لنتائج الاستبيان.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة

انطلاقا من طبيعة الدراسة الميدانية والتي تهدف إلى دراسة مدى اعتماد أي واقع التسيير الجبائي في البنك التجاري، وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة حيث يشتمل هذا المبحث على الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

يلعب البنك الوطني الجزائري"BNA" كغيره من المؤسسات المصرفية دوراً فعالاً في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص وأن الاقتصاد المحلي يشهد مرحلة انتقالية وهي مرحلة اقتصاد السوق وأهم ما يميزها خوصصة المؤسسات العمومية، ويتكون البنك الوطني الجزائري عموما من 17 مديرية جهوية للاستغلال و173 وكالة .

ومن مهام البنك الوطني الجزائري BNA :

- تنفيذ برنامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر والضمانات كتسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف ....الخ؛
- إقراض المنشآت الصناعية منها العامة والخاصة؛
- خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية أيضاً عند التسديد؛
- تسيير نشاط البنوك التجارية الأجنبية إضافةً لصناديق القرض الفلاحي؛
- تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات وإعادة استثمارها؛
- يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية.

يدخل الهيكل التنظيمي العام للبنك ضمن التنظيم الوظائفي وهو يتميز بجودة نطاق الإشراف حيث أن الإشراف الجيد يؤدي إلى تحقيق الرقابة من خلال توسع التنظيم عرضيا كما يتسم باللامركزية.

ثانيا: علاقة البنك الوطني الجزائري BNA مع مصلحة الضرائب

تنشأ الاتصالات بين المؤسسة ولمصالح الجبائية من أول خطوات إنشائها وطوال مدة حياتها. ويتطلب هذا الاتصال حسن العلاقات القائمة على حيازة المعلومات التي تسمح بتفادي الأخطاء وتقليص الصعوبات، فمن الضروري أن تعرف المؤسسة الضمانات الممنوحة لها حتى تتمكن من الاستفادة من حقوقها.

ويتصف النظام الجبائي الجزائري بأنه نظام تصريحي، وبما أن البنك الوطني الجزائري BNA هو أحد ممولي هذا النظام فإن عليه احترام وتطبيق هذه القوانين وتكييفها بما يخدم الأهداف المالية، من خلال مجموعة الخيارات الجبائية التي تتلائم مع هذه الأهداف.

وعليه يجب على البنك بالتصريح بالتزاماته تجاه مصالح الدولة، وتبيان رقم الأعمال الخاص بالفترة المصرح بها،والذي يعتبر كقاعدة لحساب واستخراج المبالغ التي سيتم دفعها. ويتم التصريح بوثيقة قانونية جبائية، وهي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل مهمة الاتصال بينهما، وتكون هذه العملية شهريا، والبنك يخضع إلى جميع الالتزامات الجبائية والنظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين.
وتتمثل الضرائب التي يدفعا البنك في :

* الرسم على القيمة المضافـــــة TVA
* الضرائب على الدخل الجمالي IRG
* الضرائب على أرباح الشركات IBS
* الرسم على النشاط المهنـــــي TAB

المطلب الثاني: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتاول من خلال هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع الاستبيان.

أولا/– **إعداد استمارة الاستبيان:**

بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة وللإجابة على الإشكالية العامة، تطلب الأمر تصميم استبيان خصيصا لهذا الغرض وذلك بناءا على فرضيات الدراسة. ويتكون هذا الاستبيان من محورين وهما على النحو التالي:

* **المحور الأول:** التشريع الجبائي الجزائري، والذي يتضمن ثلاثة أسئلة تبين درجة التشريع الجبائي الجزائري من حيث مكانته في الدولة ودرجة التعامل، والامتيازات المقدمة لصالح المكلف بالضريبة.

* **المحور الثاني:** ويتضمن أسئلة متعلقة بمدى ممارسة وواقع التسيير الجبائي في البنك، ويتضمن 12 سؤالا وهي مقسمة إلى:

– أربعة أسئلة توضح العوامل الأساسية المتحكمة في التسيير الجبائي؛

– معرفة واقع التسيير الجبائي في المؤسسات في الجزائرية، فهي تتضمن (05) أسئلة؛

– معرفة مدى اعتماد البنك الوطني الجزائري على التسيير الجبائي، والهدف من التسيير الجبائي.

وجاءت هذه التقسيمات متامشيا مع الفرضيات التي تم بنائها، وكل هذه الأسئلة كانت لها أجوبة محددة ومغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول الموضوع الذي تناوله الاستبيان.

ثانيا/– تحكيم الاستبيان:

تمت طباعة هذا الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضمن 15 سؤالا وتم صياغتها باللغة العربية، وقد حرصنا قبل نشر الاستبيان خضع لعملية تحكيم من قبل أساتذة وباحثين جامعين مختصين، ومختصين كذلك في إعداد وإدارة الاستبيان[1]، وهذا بغية التأكد من سلامة الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

* دقة وصياغة الأسئلة وصحة العبارات؛

* توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛

* من أجل الوقوف على التصميم والمنهجية.

وفي الأخير وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

ثالثا/– توزيع الاستبيان:

كما أنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 50 استمارة على عمال البنك (أفراد العينة)، وبعد جمع الاستبيانات الموزعة قمنا بعملية فرزها وتبويبها فتحصلنا على 41 استمارة صالحة وهي كالآتي:

جدول رقم(2–1) : توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الصالحة للتحليل	41	%82
مجموع الاستمارات الموزعة	50	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الاستبيان

[1] - - **أساتذة وباحثين جامعيين مختصين :** (د. قزون محمد العربي، د. هواري سويسي أ. بوضياف أحمد) اساتذة محاضرين بجامعة ورقلة

المبحث الثاني : واقع التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري:

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة:

أولا: المحور الأول التشريع الجبائي الجزائري:

1/- تحديد مدى مرونة التشريع الجبائي الجزائري في التعامل:

تعد المرونة من أهم خصائص النظام الجبائي الذي يعـــــد بالأساس للاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، وتهدف إلى تكييف جباية المؤسسة مع المعطيات الجديدة للإقتصاد الوطني.

ونلاحظ من خلال الجدول التالي أن نسبة 61 % من الإجابات على هذا الاستبيان تشير إلى أن درة المرونة التي يتمتع بها التشريع الجبائي متوسطة، فيما اتجهت نسبة 27% من الإجابات إلى الخيار الأول وهي أن درجة المرونة ضعيفة، أما نسبة 12% المتبقية فهي ترى أن للتشريع الجبائي الجزائري درجة مرونة وعالية.

الجدول رقم (2-2): يوضح مدى مرونة التشريع الجبائي

الرقم	يتميز التشريع الجبائي الجزائري بالمرونة في التعامل بدرجة	التكرار	النسبة
01	ضعيفة	11	% 27
02	متوسطة	25	% 61
03	عالية	05	% 12
المجموع		**41**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان.

2/- تحديد مكانة التشريع الجبائي في الجزائر:

فيما يخص تحديد مكانة التشريع الجبائي في الجزائر، نجد أن ما يقارب النصف من الإجابات يؤكد لنا أن التشريع الجبائي له مكانة متوسطة في الجزائر، اما نسبة 39% من الإجابات تؤكد أن التشريع الجبائي له مكانة عالية في الجزائر وربما يعود هذا إلى الإصلاحات التي يقوم بها المشرع الجبائي، في حين أن 10% ترى أن له مكانة ضعيفة. والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم(2-3): يوضح مكانة التشريع الجبائي في الجزائر

الرقم	مكانـــــــــة التشريع الجبائي في الجزائر	التكرار	النسبة
01	ضعيفة	04	% 10
02	متوسطة	21	% 51
03	عالية	16	% 39
المجموع		**41**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

3/- تحديد مستوى الامتيازات التي تقدم من طرف المشرع الجبائي الجزائري:

بما أن التحفيز الجبائي هو عبارة تقديم مزايا وتسهيلات من أجل تحقيق أهداف سياسة الحث الجبائي، إلا أن نسبة 59 % من الإجابات ترى أن هذه الامتيازات المقدمة من طرف المشرع الجبائي هي امتيازات متوسطة، في ما يرى الآخرون أن هذه الامتيازات ضعيفة وهي لا تكفي من أجل سياسة التحفيز الجبائي، أما نسبة 4% من الإجابات فهي ترى أنها عالية.

الجدول رقم (2–4): يوضح درجة الامتيازات الجبائية التي يقدمها المشرع الجبائي الجزائري

الرقم	الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف المشرع الجبائي الجزائري	التكرار	النسبة
01	ضعيفة	15	% 37
02	متوسطة	25	% 59
03	عالية	02	% 04
المجموع		**41**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

المحور الثاني: واقع التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري: يمكننا تقسيم هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العوامل التي تساعد على القيام بالتسيير الجبائي في المؤسسة:

1/– الثقافة والذكاء الجبائي للمسير:

تعتبر الثقافة والذكاء من أهم العوامل التي تساعد أي مسير على تحقيق الأهداف المسطرة، والثقافة والذكاء الجبائيين من أهم العوامل التي تساعد المسير الجبائي على تحقيق أهدافه الجبائية لأنه يكون على دراية بالقوانين والامتيازات الجبائي، وأجابت على هذا السؤال بالأغلبية نسبة 81 % من الإجابات بالموافق، وهذا مايؤكد على أهمية هذين العاملين بالنسبة للمسير الجبائي. والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (2–5): يوضح العاملين الذين يساعدان المسير الجبائي في تحقيق الأهداف

الرقم	الثقافة والذكاء الجبائي للمسير من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة	التكرار	النسبة
01	موافق	33	% 81
02	غير موافق	01	% 02
03	محايد	07	% 17
المجموع		41	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان.

2/- المؤسسة تعاني من الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالتسيير الجبائي:

بالإضافة إلى الثقافة والذكاء الجبائي للمسير، فإن الموارد البشرية المؤهلة للقيام بمثل هذا النوع التسيير تعتبر من العوامل التي تساعد على تبني التسيير الجبائي داخل المؤسسة، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة 56 % من الاجابات توافق على أن المؤسسة تعاني من نقص من الموارد البشرية المؤهلة، غير أن نسبة 29 % من الإجابات لاتوافق على ذلك وترى أن المؤسسة تمتلك موارد بشرية مؤهلة قادرة على القيام بالتسيير الجبائي، بينما نسبة 15 % تفضل الحياد.

الجدول رقم (2-6) : يوضح المشكل الذي تعاني منه المؤسسة من أجل االتسيير الجبائي

الرقم	المؤسسة تعاني من الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالتسيير الجبائي	التكرار	النسبة
01	موافق	23	% 56
02	غير موافق	12	% 29
03	محايد	06	% 15
المجموع		**41**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

3/- معرفة هل يجب في المستقبل فتح معاهد متخصصة في التكوين لهذا التخصص:

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الأغلبية من الإجابات تصل إلى 90 % توافق على فتح معاهد متخصصة في التكوين لهذا التخصص، من أجل التطوير والزيادة في الموارد البشرية القادرة على التسيير الجبائي، وهذا من أجل مواكبة التطورات التي تحدث في هذا المجال ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، أما النسبة المتبقية فكانت محايدة.

الجدول رقم (2-7): يبين رأي عمال البنك حول فتح معاهد متخصصة في التكوين لهذا التخصص

الرقم	يجـــــب فتح معاهد متخصصة في التكوين لهذا التخصص	التكرار	النسبة
01	موافق	37	% 90
02	غير موافق	00	% 00
03	محايد	04	% 10
المجموع		**41**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

القسم الثاني التسيير الجبائي في المؤسسة:

أردنا من خلال هذا الاستبيان معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التسيير الجبائي:

1/- تحديد مدى أهمية العامل الجبائي في المؤسسة:

من خلال الجدول نرى نسبة 66 % من الإجابات توافق على أهمية المتغير الجبائي لأن التحكم فيه في يساعد في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، من خلال الزيادة في أرباح المؤسسة، أما النسبة المتبقية فهي تنقسم بين غير موافق ومحايد بنسب 22 % و 12 % على الترتيب.

الجدول رقم (2-8): يبين أهمية العامل الجبائي في المؤسسة

الرقم	العامـــــل الجبائي في المؤسسة الجزائرية عالي الأهمية	التكرار	النسبة
01	موافق	27	% 66
02	غير موافق	09	% 22
03	محايد	05	% 12
المجموع		**41**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

2/- **تحديد إذا كان يمارس التسيير الجبائي في المؤسسات الجزائرية:**

التسيير الجبائي يمارس في أغلب المؤسسات الجزائرية، فإن نسبة 54 % من الإجابات على هذا السؤال لا توافق على ذلك رغم أهمية العامل الجبائي في المؤسسة إلا أن أغلب المؤسسات الجزائرية غير مهتمة بهذا الجانب أي بتسيير والتحكم في جبايتها، إلا أن نسبة 27 % من الإجابات فهي ترى أن بعض المؤسسات تعتمد على التسيير الجبائي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): يوضح مدى ممارسة التسيير الجبائي في أغلب المؤسسات

الرقم	التسيير الجبائي يمارس في أغلب المؤسسات الجزائرية	التكرار	النسبة
01	موافق	27	% 66
02	غير موافق	09	% 22
03	محايد	05	% 12
المجموع		41	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

ويعود عدم ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الجزائرية من خلال هذا الاستبيان، إلى عدم وجود مصلحة خاصة داخل المؤسسة مكلفة بتنظيم الضريبة، كما نرى من خلال الجدول أن نسبة 46 % من الإجابات غير موافقة على أن هناك مصلحة مختصة بتنظيم الضريبة، أما النسبة المتبقية فكانت مناصفة بين موافق ومحايد .

الجدول رقم (2–10): يبين أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم تبني تسير جبائي في المؤسسة

الرقم	هناك قسم تنظيمي مكلف بتسيير الضريبة في المؤسسة	التكرار	النسبة
01	موافق	11	% 27
02	غير موافق	19	% 46
03	محايد	11	% 27
المجموع		**41**	**%100**
	هناك تعاون مع مكاتب جبائية خارجية		
01	موافق	07	% 17
02	غير موافق	21	% 51
03	محايد	13	% 32
المجموع		**41**	**%10**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

من الجدول أيضا نلاحظ أن نسبة 51 % غير موافقة على وجود تعاون مع مكاتب جبائية خارجية، وهو أحد الأسباب لعدم ممارسة التسيير الجبائي للمؤسسة، بينما تفضل نسبة 32 % الحياد في الإجابة على هذا السؤال.

3/– يعتمد التسيير الجبائي لعلى سلامة وإعداد التصريحات الجبائية:

نلاحظ من خلال هذا السؤال والإجابات المقدمة أن نسب الإجابة لم تكن متباينة:، حيث أن 44 % من الإجابات لا توافق على أن التسيير الجبائي يقتصر فقط على سلامة وإعداد التصريحات الجبائية، بينما 34% توافق على ذلك، و22 % محايدة، وربما يرجع هذا التقارب إلى صعوبة أو عدم الفهم الجيد للتسيير الجبائي.

الجدول رقم(2–11): يبين آراء أفراد العينة حول مفهوم التسيير الجبائي

الرقم	التسيير الجبائي في المؤسسة يقتصر فقط على سلامة وإعداد التصريحات الجبائية	التكرار	النسبة
01	موافق	14	% 34
02	غير موافق	18	% 44
03	محايد	09	% 22
المجموع		**41**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

4/– المؤسسة الجزائرية مازالت غير مؤهلة لإعطاء هذا الجانب المكانة اللازمة:

نلاحظ أن الأغلبية بنسبة 83 % توافق على أن المؤسسة مازالت غير مؤهلة لإعطاء التسيير الجبائي المكانة اللازمة، بينما هناك حياد بنسبة 15 % والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2–12): يوضح مكانة التسيير الجبائي في المؤسسة الجزائرية

الرقم	المؤسسة الجزائرية مازالت غير مؤهلة لإعطاء هذا الجانب من التسيير المكانة اللازمة	التكرار	النسبة
01	موافق	34	% 83
02	غير موافق	01	% 02
03	محايد	06	% 15
المجموع		41	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

القسم الثالث التسيير الجبائي في البنك:

1/- يمارس التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري BNA:

من خلال الإجابات المقدمة على هذا السؤال نرى أن نسبة كبيرة جدا تقول أن البنك لا يعتمد على التسيير الجبائي وهي بنسبة 64 % غير موافقة على وجود تسيير جبائي في البنك، أما 12 % محايدة، و24 % توافق على وجود تسيير جبائي كما نلاحظ في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-13): آراء أفراد العينة حول واقع التسيير الجبائي في بنك BNA

الرقم	يمـــــــــــــارس التسيير الجبائي في البنك	التكرار	النسبة
01	موافق	10	% 24
02	غير موافق	26	% 64
03	محايد	05	% 12
المجموع		41	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

2/- تحديد مدى فعالية التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري BNA:

التسيير الجبائي ضعيف الفعالية في البنك، بما أن أغلبية الإجابات على السؤال السابق تؤكد على عدم اعتماد على التسيير الجبائي، فتكون الإجابات منطقية على أن توافق وبنسبة عالية تقدر 61 % من الإجابات على أن التسيير الجبائي ضعيف الفعالية.

الجدول رقم (2-14): يبين مدى فعالية التسيير الجبائي في بنك BNA

الرقم	التسيير الجبائي في البنك ضعيف الفعالية	التكرار	النسبة
01	موافق	25	% 61
02	غير موافق	07	% 17
03	محايد	09	% 22
المجموع		**41**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

3/- التسيير الجبائي يهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في البنك:

اتجهت الاجابات وبالأغلبية إلى الموافقة على أن التسيير الجبائي يهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في البنك، وذلك بنسبة 88 % من الاجابات.

وهذا ما يؤكد لنا أهمية التسيير الجبائي في المؤسسة والأهداف التي يسعى لتحقيقها إن وجد.

الجدول رقم (2-15) : يوضح الهدف من التسيير الجبائي في بنك BNA

الرقم	التسيير الجبائي يهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في البنك	التكرار	النسبة
01	موافق	36	% 88
02	غير موافق	01	% 02
03	محايد	04	% 10
	المجموع	41	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الاستبيان.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

يمكننا أن نستنبط من خلال نتائج الاستبيان السابقة مجموعة من الملاحظات والتي تتعلق بالتسيير الجبائي في المؤسسة والعوامل التي تساعد على اعتماده من طرف البنك، ويمكن إدراج هذه الملاحظات كالتالي:

* اتضح من خلال الإجابات على المحور الأول التشريع الجبائي الجزائري، أن درجة التعامل عند التشريع الجبائي متوسطة، ويرجع ذلك في رأينا إلى ضعف الامتيازات الجبائية التي يقدمها.

* يمكن أن نستنتج من خلال الإجابة على هذا الاستبيان أنه كلما زادت مرونة التعامل لدى التشريع الجبائي، والرفع من الامتيازات المقدمة، يجعل المؤسسات تسعى إلى القيام بالتسيير الجبائي.

* أن المؤسسة الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي نظرا لأهميته الكبيرة في المؤسسة.

* التسيير الجبائي لا يمارس في البنك الوطني الجزائري ولا يمارس في أغلب المؤسسات الجزائرية وهذا بسبب عدم توفر الشروط اللازمة ، والعوامل الهامة منها التكوين الجيد والثقافة والذكاء التي تؤدي إلى ممارسته وتفعيله أيضا بسبب ضعف درجة مرونة التشريع الجبائي في التعامل.

* رغم أن الهدف الأساسي للتسيير الجبائي هو تقليل الخطر الجبائي إلا أننا نلاحظ أن البنك لايقوم بالتسيير الجبائي ويتضح ذلك من عدم توفره على مصلحة مستقلة عن المحاسبة والمالية تقوم بتابعة جبايتها وعدم تعاونه مع مكاتب جبائية خارجية.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي دراسة مدى ممارسة التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري BNA، حيث استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي واقع التسيير الجبائي في البنك من وجهة نظر عمال البنك ومن خلال هذه الدراسة والإجابة على أسئلة الاستبيان وتحليل النتائج توصلنا إلى:

أن البنك الوطني الجزائري لا ينتهج سياسة أو رخصة خاصة بالجباية، وإنما الجباية بالنسبة له عبارة عن تطبيق لقوانين الضريبة حسب النصوص التشريعية في وقتها.

حاولنا من خلال هذه المذكرة الوقوف على واقع التسيير الجبائي في البنوك التجارية، ومدى ممارسة هذه الأخيرة للتسيير الجبائي من خلال مجالاته التي يسمح بهـــا التشريع. باستخدام المنهـــج والأدوات المشار إليها وانطلاق من الفرضيات المعتمدة، وتطرقنا في هذه الدراسة إلى فصلين تضم ما يلي:

الفصل الأول خصصناه للدراسة النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول الضريبة والنظام الضريبي، ثم تطرقنا إلى ماهية التسيير الجبائي وذلك من خلال التعرف على مضمونه، ومميزات التسيير الجبائي الذي يعتبر ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن التهرب والغش الضريبي. وأيضا أهدافه وأسسه، وحدوده، كما تطرقنا إلى المبادئ التي يستند عليها التسيير الجبائي وهي الحـــــرية في التسيير ومبدأ عدم التدخل في التسيير وصولا إلى إستراتيجية التسيير الجبائي الجيد. كما تناولنا في هذا الفصل بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

أما بالنسبة للفصل الثاني فتناولنا فيه الجانب التطبيقي، وذلك من اجل دراسة الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة أي التعرف على حقيقة التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري BNA ، وذلك بالتعرف على علاقة البنك مع مصلحة الضرائب، وأيضا بالتعريف بالمجتمع وأدوات الدراسة.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانبين النظري والتطبيقي يمكن سرد مجموعة من الاستنتاجات وهي كما يلي:

نتائج البحث:

1/- إن الضريبة ليست مجرد معطى يجب الخضوع له فقط بل يمكن التحكم فيها وتسييرها فالتسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى من استعمال الجباية لفائدة المؤسسة، دون خرق القوانين المعمول بها ؛

2/- بما أن لكل أثر جبائي أثر مالي، فإن الجباية تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة، فالجباية تمس اغلب التعاملات لدى المؤسسة، كما أن الأثر الجبائي للخيارات الإستراتيجية للمؤسسة مختلف أيضا؛

3/- التسيير الجبائي هو مجموعة من القواعد والقرارات المتبعة من طرف المؤسسة من أجل التخفيض في الأعباء الجبائية، وهو يعبر عن إرادة حقيقية في التخفيض من ثقل الضريبة، وهو ممارسة قانونية بعيدة طل البعد عن التهرب والغش الضريبي، فنلاحظ من ذلك أن التسيير الجبائي هو عبارة عن علم وفن؛

4/- حرية ممارسة التسيير الجبائي لدى المؤسسة في حدود ما تمليه عليه القوانين المختلفة للضرائب والرسوم بما يسمح من تعظيم المكاسب الجبائية و تدنئة الخطر الجبائي؛

5/- افتقاد المؤسسة للتسيير الجبائي تختلف أبعاده البشرية النظامية، إلا أنها تحتوي على مقدمات التسيير من خلال إعداد التصريحات؛

6/ نقص الأسس والمفاهيم النظرية التي تساعد المؤسسة فهم وتطبيق التسيير الجبائي داخل المؤسسة؛

7/- لكل شكل من أشكال المؤسسات مجموعة من الضرائب والرسوم تخضع لها وبهذا وجب عليها دائما أن تختار الشكل القانوني للمؤسسة، والنظام الضريبي ذو طبيعة مسايرة لكل القطاعات بحيث يساعد على وضع إستراتيجية جبائية خاصة بالبنوك التجارية.

إختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى القانون الجبائي مثله مثل فروع القانون الأخرى، ولكن يتميز بمرونة في التعامل وهذا يعود لضعف الامتيازات والتحفيزات المقدمة لصالح المكلف بالضريبة.

- ويعود عدم انتهاج سياسة جبائية من طرف بنك BNA رغم أهمية المتغير الجبائي في المؤسسة، حيث تعتبر الجباية بالنسبة له عبارة عن تطبيق للقوانين الضريبية حسب النصوص التشريعية في وقتها، وهذا يعود كما نرى في الفرضية الثانية إلى ضعف الأسس والمفاهيم الضرورية وعدم توفر العوامل الأساسية كالثقافة الجبائية للمسير أو كوجود تكوين متخصص في هذا المجال، هذا مايؤدي إلى عدم تفعيل التسيير الجبائي من طرف البنك الوطني الجزائري.

توصيات البحث:

بعد هذه الدراسة يمكنا سرد بعض التوصيات وهي :

1/- ضرورة إنشاء مصلحة جبائية متخصصة ومستقلة عن المحاسبة والمالية داخل المؤسسة، تخول لها صلاحيات مناسبة وكافية تسمح لها بمواكبة التعديلات المستمرة؛

2/- ضـــرورة الاهتمـــام بالقوانين الجبائيـــة، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها؛

3/- توظيف أفراد أكفاء لتسيير الشؤون الجبائية بالمؤسسة، وذلك بالرفع من مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين، من خلال فتح معاهد للتكوين، إجراء التربصات، وذلك من أجل تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها؛

4/- حتى يتسنى للمؤسسة تسيير جبايتها ولكي تنتقل من مجرد تطبيق حرفي للقوانين، يجب على المشرع الجبائي تخفيض العبئ الضريبي على المؤسسات، وتوفير البدائل الجبائية حتى تدرج الضريبة ضمن الإستراتيجية المعتمدة في المؤسسة؛

5/- على البنك الوطني الجزائري BNA توفير مناصب شغل لإطار مختص في المجال الضريبي والذي مهمته تقديم الاستشارات الجبائية والملم لكل ما هو جبائي، من أجل القيام بمهمة التسيير الجبائي للمؤسسة بهدف التوجيه والإرشاد حتى يتسنى لها نفي القرارات، دمج القرارات الجبائية مما يخدم المصلحة العامة للمؤسسة.

المراجع

أولا الكتب:

1. عباس محرزي، "**اقتصاديات الجباية والضرائب**"، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2014؛
2. عـــــزيل مصطفى، "**جباية المؤسسة**" ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الجزائر؛
3. محمد حمو – منور أوسرير ، "محاضرات في جباية المؤسسة " مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ،الجزائر، 2009؛
4. مروان الدزيري، " **التكلفة الجبائية**"، دار بلقيس،الجزائر، 2009.

ثانيا : البحوث الجامعية

1. بن يزة راضية ،" **أثر الاستراتيجية الجبائي على المؤسسة– قطاع الخدمات** "، رسالة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011؛
2. حميداتو صالح،" **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية** "، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012؛
3. عياض عادل، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات المالية** ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة2003.

ثالثا : الملتقيات

1. زواق الحواس ، "**فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار** "، الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر،جامعة سكيكدة،2010؛

رابعا : المجلات والمحاضرات

1. فوزي شعوبي– صابر عباسي ، "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائري**"، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد 2013/12 ؛
2. زرقون محمد، **محاضرات في التسيير الجبائي** لطلبة سنة ثانية ماستر دراسات محاسبية وجبائية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الاستبيـــــــــــــــــــــــــان

يقوم الطالب بدراسة التسيير الجبائي في البنوك التجارية، وذلك في اطار إعداد مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، من خلال التطرق لواقع التسيير الجبائي في البنوك التجارية، فبعد التطرق للجانب النظري للموضوع ارتأينا من خلال هذا الاستبيان أن نتبعه بدراسة ميدانية تعتبر كجزء من الدراسة التطبيقية ، بغرض معرفة مدى مطابقة الواقع لما توصلنا إليه في الجانب النظري، وذلك من خلال الوقوف على واقع البنوك التجارية في تصميم أنظمة تسيير داخلية تهتم بالمسائل الجبائية، ومحاولة معرفة أهمية تسيير المتغير الجبائي في البنك.

نود منك سيدي (سيدتي) المشاركة في الاستبيان ، والمعلومات المقدمة ستستخدم لغرض البحث فقط، لهذا نأمل منكم الاجابة بصراحة وموضوعية عن الأسئلة المطروحة، وذلك بوضع إشارة (×) في الخانة التي تتفق ورأريكم، ونشكركم سلفا على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم لملأ هذا الاستبيان.

المحور الأول : التشريع الجبائي الجزائري

01/- يتميز التشريع الجبائي الجزائري بالمرونة في التعامل بدرجة

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ عالية ☐

02/- مكانة التشريع الجبائي في الجزائر

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ عالية ☐

03/- الإمتيازات المقدمة من طرف المشرع الجزائري

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ عالية ☐

المحور الثاني : واقع التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري BNA

الرقم	البيان	موافق	غير موافق	محايد
01	الثقافة والذكاء الجبائي للمسير يعتبران من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة			
02	المؤسسة تعاني من الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالتسيير الجبائي			
03	يجب فتح معاهد متخصصة في التكوين لهذا التخصص			
04	العامل الجبائي في المؤسسة الجزائرية عالي الأهمية			
05	التسيير الجبائي يمارس في أغلب المؤسسات الجزائرية			
06	هناك قسم تنظيمي مكلف بتسيير الضريبة في المؤسسة			
07	هناك تعاون مع مكاتب جبائية خارجية			
08	التسيير الجبائي في المؤسسة يقتصر فقط على سلامة وإعداد التصريحات الجبائية			
09	المؤسسة الجزائرية ما زالت غير مؤهلة لإعطاء هذا الجانب من التسيير المكانة اللازمة			
10	يمارس التسيير الجبائي في البنك			
11	التسيير الجبائي ضعيف الفعالية في البنك			
12	التسيير الجبائي يهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في البنك			

الفهرس

الاهداء IV

شكر وتقدير V

الملخص VI

قائمة المحتويات VII

قائمة الجداول VIII

قائمة الأشكال..... IX

قائمة الملاحق..... IX

مقدمة ..... **أ– ج**

الفصل الأول : الأسس النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة

تمهيد **3**

المبحث الأول : عموميات حول التسير الجبائي في المؤسسة..... **4**

المطلب الأول : ماهية النظام الجبائي..... 4

01: تعريف الجباية..... 4

02: تعريف النظام الجبائي..... 5

المطلب الثاني: ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة **6**

أولا:مضمون التسيير الجبائي **6**

ثانيا: مميزات التسيير الجبائي 7

المطلب الثالث: أسس وأهداف التسيير الجبائي.....**8**

أولا: أسس التسيير الجبائي 8

ثانيا: أهداف التسيير الجبائي.....9

المطلب الرابع : مبادئ وإستراتيجية التسيير الجبائي وحدوده **9**

أولا: مبادئ التسيير الجبائي 9

ثانيا: حدود التسيير الجبائي.....10

ثالثا: إستراتيجية التسيير الجبائي في المؤسسة 11

المبحث الثاني : : الدراسات السابقة.....13

المطلب الأول : الدراسات السابقة.....**13**

المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة **15**

خلاصة الفصل.....**16**

الفصل الثـــاني : الدراسة الميدانية

واقع التسيير الجبائي في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد.....**18**

المبحث الأول : الطريقة والإجراءات المتبعة.....**19**

المطلب الأول : مجتمع الدراسة **19**

أولا : مجتمع وعينة الدراسة.....**19**

ثانيا : علاقة البنك مع الوطني الجزائري مع مصلحة الضرائب 20

المطلب الثاني : الطريقة المتبعة في الدراسة 21

أولا : إعداد الاستبيان 21

ثانيا : تحكيم الاستبيان.....22

ثالثا : توزيع الاستبيان 22

المبحث الثاني : واقع التسيير الجبائي في البنك الوطني الجزائري **23**

المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج الدراسة **23**

أولا: المحور الأول التشريع الجبائي الجزائري 23

المحور الثاني: التسيير الجبائي في بنك BNA.....25

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة.....**33**

خلاصة الفصل.....**34**

خاتمة.....**36**

قائمة المصادر والمراجع.....**40**

الملاحق.....**42**

الفهرس.....45